

على الخلاف

تستمر السعودية في محاولاتها الحصول على موافقة اميركية لتدشين برنامج نووي لا يقيّد طموحها إلى الحصول على سلاح نووي. بدأت المحاولات في عهد الملك السابق، عبد الله بن عبد العزيز، واصطدمت برفض اميركي - إسرائيلي حينها. يحاول محمد بن سلمان منذ عام 2015 إعادة إحيائها، مستندا إلى علاقته القوية بالزنيس دونالد ترامب، وانخراطه في التوجّه التصيدي ضد إيران، لكن يتبين مجدداً أن الامر الحالم اضافة بأفعاله العزيز هت العواهل التي تضعف «احتمالات فوزه بـ«النووي

آله سعود يلاحقون الحالم النووي... هت سلطان إلى ابن سلمان

على مراد

في 19 شباط/ فبراير الفائت، اصدر رئيس لجنة الرقابة في مجلس النواب وبحسب تقرير كامبغنز، حذر موظفو البيت الأبيض من حصول أي نقل للتكنولوجيا النووية غير متوافق مع قانون الطاقة الذرية، مشددين على أنه «يجب على الولايات المتحدة والسعودية التوصل إلى اتفاق بروتوكول 123، وأن هذه المتطلبات القانونية لا يمكن التحايل عليها»، وأكد الموظفون أن «هاري تجاهل هذه التحذيرات، وأصر على أن قرار نقل التكنولوجيا النووية إلى السعودية قد تم بالفعل». هذا التقرير فتح الباب لشركة «International IP3»، وهي شركة خاصة قامت بتجميع «كونسورتيوم» من الشركات الأميركية لبناء محطات نووية في السعودية. وفقاً لتقارير إعلامية، فإن مشروع «IP3» الوحيد حالياً هو مخطط البرنامج النووي السعودي.

وفقاً لمعلومات موظفي البيت الأبيض، أفاد ديريك هارفي، مسؤول شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي بين كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو 2017، في الأسبوع الأول من ولاية ترامب، بأن قرار تبني الخطة النووية الخاصة بشركة «IP3»، المسماة «خطة مارشال الشرق الأوسط»، يقضي بتطوير «العشرات من محطات الطاقة النووية». وقد تم إعداد الخطة بالفعل من قِبل الجنرال مايكل فلين (أول مستشار للأمن القومي في إدارة ترامب) خلال الفترة الانتقالية، عندما

كان لا يزال يعمل كمستشار لـ«IP3»، فيما سوّقت الشركة لمشروعها عبر كتابات نشرها مسؤولوها عام 2017. وبحثت هذه الخطة، والمداولات التي دارت بين مسؤولين في البيت الأبيض وجنرالات متقاعدين وأصدقاء مقربين من ترامب. قدم الموظفون معلومات عن شركة «International IP3»، وهي شركة خاصة قامت بتجميع «كونسورتيوم» من الشركات الأميركية لبناء محطات نووية في السعودية. وفقاً لتقارير إعلامية، فإن مشروع «IP3» الوحيد حالياً هو مخطط البرنامج النووي السعودي.

وفقاً لمعلومات موظفي البيت الأبيض، أفاد ديريك هارفي، مسؤول شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي بين كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو 2017، في الأسبوع الأول من ولاية ترامب، بأن قرار تبني الخطة النووية الخاصة بشركة «IP3»، المسماة «خطة مارشال الشرق الأوسط»، يقضي بتطوير «العشرات من محطات الطاقة النووية». وقد تم إعداد الخطة بالفعل من قِبل الجنرال مايكل فلين (أول مستشار للأمن القومي في إدارة ترامب) خلال الفترة الانتقالية، عندما

بعد اغتيال خاشقجي، تصاعدت اصوات المشرعين الاميركيين، محذرة من تلبية طموح ابن سلمان النووي

كلام بومبيو يشير - ولو ظاهرياً - إلى رفض اميركي وإسرائيلي لآن تمتك آي دولة عربية تقنية التخصيب

على ترسيخ كليشيهات من قبيل «السعودية العظمى»، «السعودية فوق هام السحاب»، و«صوّلوا إلى الكليشه القديم المتجدد: «السعودية النووية».

وفي الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي (بعد نحو شهر على قتل جمال خاشقجي)، أعلن ابن سلمان في الرياض تدشين سبعة مشاريع -وصفها الإعلام الرسمي بـ«الاستراتيجية» - كان منها «وضع



احتفال ابن سلمان بإجازة، وضم الحجر الأساس لمفاعل للأبحاث النووية سيته إليه 6 دول عربية(أ ب)

اتفاق نووي معه وفق الشروط التي يريدها، بما يخالف القانون الأميركي. إبان فترة حكم الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز، ظهرت مؤشرات إما على عدم جدية السعوديين في امتلاك التقنية النووية، وإما على اصطدامهم برفض المشرعين في الكونغرس، في تموز/ يوليو 2011، وقعت «مدينةالملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة» عقداً مع جماعة ضغط أميركية تدعى «Pillsbury Winthrop Shaw» والتي يصادف أن ترامب متحمّس لإعطائها امتيازاً ببناء المفاعلات النووية السعودية المقترضة. ميريغيلد كان الوساطة في عملية برفض المشرعين في الكونغرس، في تموز/ يوليو 2011، وقعت «مدينةالملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة» عقداً مع جماعة ضغط أميركية تدعى «Pillsbury Winthrop Shaw» والتي يصادف أن ترامب متحمّس لإعطائها امتيازاً ببناء المفاعلات النووية السعودية المقترضة. ميريغيلد كان قد أتهم عام 2009، عقب موافقة للحصول على اتفاق حول البرنامج النووي السعودي، مقابل دفع السعوديين أتعاب مستشاري الجماعة على اختلاف وظائفهم (875\$ في الساعة لكار المستشارين، 5775\$ لصغار المستشارين، وبمعدل 10 ساعات في اليوم كحد أدنى + 2250\$ مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمن البيئات التي صرحت عنها الجماعة لوزارة العدل الأميركية، لم تقم الأخيرة بأي نشاط يُذكر لصالح «مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة» خلال مدة التعاقد. انتمى العقد مع الجماعة مدة ثلاث سنوات ونصف سنة، دفع خلالها النظام السعودي ما يقارب 14.5 مليون دولار أميركي، لكن المفاجأة كانت أن الجماعة أبلغت وزارة العدل الأميركية أن عقدها مع السعوديين أنهى يوم 23 كانون الثاني/ يناير 2015، يوم تسلّم الملك سلمان مقاليد الحكم، ما يطرح المزيد من علامات الاستفهام حول خلفيات التعاقد مع الجماعة والجهات المستفيدة منه.

الأميركي منتصف ايار/ مايو 2018، تعرّض وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، لهجوم عنيف من السيناتور الجمهوري راند بول، خلال مناقشة خطوة انسحاب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران. توجّه بول بالسؤال لبومبيو: «كيف يمكن الإدارة أن تصرّ على معيار محدّد مع إيران، وتتراجع في المعيار مع دول أخرى في الشرق الأوسط؟»، فاجاب بومبيو: «لقد طلبنا من السعوديين تماماً ما طلبناه من إيران». قال السعوديون إنهم يريدون برنامجاً نووياً سلمياً، الأمر إلى السعوديين، تطلب الإعلان عن «الإحجاز» حقلاً، وضع خلاله ابن سلمان الحجر الأساس لتدشين المفاعل «الاستراتيجي».

عام 2009، وقع الإماراتيون اتفاق بروتوكول 123 الأميركي لتأسيس مفاعلات نووية قرب أبو ظبي، السعودية لاتريد الحصول على قنبلة نووية، لكن من دون شك إذا طوّرت على استعماله وفق معاييرهم. هذا ما يرفضه السعوديون منذ عام 2011، فوفق هام السحاب»، و«صوّلوا إلى الكليشه القديم المتجدد: «السعودية النووية».

على أراضيهم، والتخلّص من حلال من الأبحاث النووية الناتجة من عمليات إنشاء مفاعلين نوويين على ساحل الخليج بقيمة 14 مليار دولار»، وعلى رغم أن هذه العروض لا تعني بأي حال من الأحوال أن السعوديين بدأوا عملياً ببناء مفاعلاتهم النووية، إلا أن جولة ابن سلمان أصرت على اعتبار الإعلان أحد «فتوحات ولي الأمر». فابن سلمان المحتاج إلى شدّ العصب الداخلي، تعمل ماكيتته الإعلامية

«هدية عبدالله»... للتخصيب

في 17 نيسان/ أبريل 2010، أصدر الملك السعودي آنذاك، عبد الله بن عبد العزيز، أمراً ملكياً أعلن بموجبه تأسيس «مدينةالملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة»، على أن تكون الجهة الرسمية المسؤولة عن تأسيس برنامج نووي، يسهم في تقليل الاعتماد على استهلاك البترول لإنتاج الطاقة الكهربائية وتكرير المياه وغيرها من الخدمات. لكن في نص النظام الداخلي لـ«المدينة»، إعلان غير مباشر عن نّيّات تخصيب اليورانيوم، وما ينتج من العملية من نفايات نووية مشعة بعد التخصيب. في ذلك

الوقت، كان بيارك أوياما يسعى إلى إقناع طهران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي. وبحكم الانزعاج السعودي من هذا التوجه الأميركي، حاول الملك الإيحاء بأن بلاده بصدد امتلاك سلاح نووي، في محاولة يائسة للتشويش على مفاوضات مجموعة 145 مع إيران، بمعنى أن الدافع إلى المطالبة ببرنامج نووي سعودي كان تخوّف الرياض من توفّل القوى الكبرى إلى اتفاق مع إيران، وليس حاجة السعوديين الاقتصادية والتنموية إلى النووي.

تجاري»، مقابل مبلغ 66,000 دولار لمدة 30 يوماً. وتظهر البيانات التي سلّمها ديفيد كولتغن لوزارة العدل الأميركية بتاريخ 29 أيلول/سبتمبر 2018 (وثيقة رقم 6)، أنه حصل مقابل الخدمات التي قدّمها لوزارة الطاقة السعودية على مبلغ 349,171 دولار أميركي في الفترة بين 20 شباط/

فبراير و24 أيار/ مايو 2018. وفق أحدث البيانات التي سلّمتها جماعة الضغط Shaw Pittman LLP لوزارة العدل الأميركية (وثيقة رقم 7)، أجرت الجماعة اتصالات مع مسؤولين في الإدارة الأميركية وأعضاء الكونغرس لصالح وزارة الطاقة السعودية، بخصوص البرنامج النووي السعودي. في 3 آذار/مارس 2018، اجتمع مندوبو الجماعة مع كل من دان ويلموت نائب كبير موظفي وزارة الطاقة الأميركية، وكريستوفر فورد مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمن الدولي وعدم الانتشار، وأندريا هول مسؤولة ملف أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الانتشار في مجلس الأمن القومي، ومارغريت دوان كبيرة مستشاري اللجنة الأميركية لتنظيم الطاقة النووية. وفي 29 آذار/مارس 2018 اجتمع مندوبو الجماعة مع مساعدي النائبين الديموقراطيين غريغوري ميكس والسبي هاستنغز، وفي 4 نيسان/أبريل 2018 اجتمعوا أيضاً بالمساعد البرلماني للنائب الديمقراطي لبسي كلاي، وفي 30 تموز/يوليو 2018 اتصلت الجماعة بـ«اندي زاله» كبير موظفي لجنة الطاقة والتجارة في مجلس النواب الأميركي، لتتسبب زيارة أعضاء اللجنة إلى السعودية.

بعد اغتيال خاشقجي، تصاعدت أصوات المشرعين الأميركيين في الكونغرس من كلا الحزبين محذرة من تلبية طموح ولي العهد السعودي بالحصول على التكنولوجيا النووية الأميركية. أحد هؤلاء كان النائب الديموقراطي براه شيرمان الذي قال: «إن حكومة لا يمكن الوثوق بها بمشتر عظام، يجب أن لا نقف بها وهي تمتلك سلاحاً نووياً»، وفي 28 شباط/فبراير الفائت قدّم النائب شيرمان مشروع قرار «لنرمز الإارة بالحصول على موافقة الكونغرس قبل دخول أي اتفاق نووي سلمي مع السعودية حين التخصيب». وكان السيناتور الديموقراطي إدوارد ماركي قد اضطرأ إلى ذلك، في مقابل تطوير إيران لبرنامجها النووي. أواخر نيسان عام 2014، وفي لوج المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة 145، نطقت السعودية عرضاً عسكرياً في قاعدة «حفر الباطن» شمال شرق المملكة، بمناسبة اختتام مناورات أطلق عليها اسم «سيف عبد الله». خلال الاستعراض، مرّت عربة تحمل صاروخين صينيين من طراز CSS-2 (رياح الشرق) التي اشتراها الرياض عام 1987، وقد كانت الأولى التي يعرض فيها السعوديون هذه الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية. ما استوقف العديد من المتابعين حينها كان حضور رئيس هيئة أركان الجيش الباكستاني الجنرال رحيل شريف في منصة الضيوف، ما فُهم على أنه إحياء بتناجح أخبار النووي بمساعدة باكستانية. إذا تقدّمت مفاوضات الملف النووي مع إيران،

النووي بين

«محصدة» فهد واستعراض سلطان

يروي المعارض السعودي الدكتور محمد المسعري، في مقابلة متلفزة، تفاصيل عمله ضمن لجنة سرية لإعادة للبرنامج النووي السعودي، ألفها عام 1987 وزير الدفاع والطيران السعودي الأسبق الأمير سلطان بن عبد العزيز. هدف اللجنة -بحسب المسعري- كان وضع الأسس «لتدشين الأرضية لبناء قدرات نووية بخبرات سعودية». وقد صدر قرار تاليف هذه اللجنة بناءً على أمر تلقاه الأمير سلطان من شقيقه الملك آنذاك فهد بن عبد العزيز. يقول المسعري (الحاصل على دكتوراه في الفيزياء النووية من إحدى جامعات ألمانيا) إن الملك فهد في حينه تلقّى رسالة من أكاديمي عربي يسكن في لندن يدعوه فيها حرصاً منه على مكانة المملكة، إلى البدء بتطوير برنامج نووي سعودي، ليكون قوة ردع في مقابل البرنامج النووي الإيراني والقنبلة النووية الإسرائيلية.

ترأس اللجنة راشد المبارك (بروفسور في علم الكيمياء) الذي استدعى إليها إضافة إلى المسعري ثلاثة أكاديميين سعوديين متخصصين في علوم الجيولوجيا والهندسة الكهربائية والطاقة. بدأ أعضاء اللجنة أبحاثهم تمهيداً لوضع تصوّر لما يمكن أن يكون عليه البرنامج النووي السعودي. وكان الهدف في نهاية المطاف -بحسب المسعري- الوصول إلى القدرة على إنتاج السلاح النووي. اجتمع سلطان بأعضاء اللجنة مرتين فقط، في الأولى رفع إليه أعضاء اللجنة مجموعة توصيات أهمها استقطاب علماء نوويين من العالمين العربي والأسلامي، وإسكانهم وتجنيسهم في السعودية. ورفع طلب إلى باكستان للتعاون معهم وتزويدهم بالخبرات اللازمة للمضي قدماً بالمشروع. في الاجتماع الثاني والأخير، أحضر سلطان ضابطين من الجيش (لواء وعميد) ليعرّف اللجنة الهمما ويخبر المبارك بأن يتابع الملف مع الضابطين. لأنه تقرّر تكليفهما بالإشراف على البرنامج.

بحسب المسعري، لم يرق ذلك أعضاء اللجنة العلماء، إذ سيشر على عملهم البحثي والأكاديمي عسكريون ليسوا مؤهلين للإشراف على مشروع في طور الأبحاث والدراسة. بدأ الشك في عدم جدية القيادة السعودية حيال المشروع يتسلّل إلى أعضاء اللجنة. بعد مدّة، أرسل المبارك خطاباً إلى الأمير سلطان (متخطّطاً لضابطين) يطلب فيه عقد اجتماع ثالث للجنة معه، لكن لم يأت ردّ على الخطاب. وبعد أشهر أعالى المحاولة بخطاب ثانٍ، لكنّ سلطان لم يتجاوب، فقرّر المبارك وملاؤه في اللجنة إنهاء أبحاثهم. وصرّف النظر عن المشروع برمتّه بفكر المسعري التراجع الرسمي السعودي عن المشروع على أرجحية أنّ الملك فهد لم يكن في حالته الطبيعية عند قرأته لرسالة الأكاديمي العربي واتخاذ قرار إنشاء اللجنة السرية. لأنه لو كان «مصححاً» في تلك اللحظة، لفكر بالنعن الأميركي له بمجرد التفكير في أمر كيدنا بالغ الخطورة.

في أيار عام 1999 زار سلطان بن عبد العزيز باكستان التي كانت قد فحّرت قنبلتها النووية الأولى قبل نحو عام. خلال الزيارة، اصططح الباكستانيون سلطان على منشأة كاهوتا النووية قرب إسلام آباد، وأطلعوه على ما يقومون به من عمليات تخصيب اليورانيوم في المنشأة. أعلنت واشنطن في حينه احتجاجها على الخطوة. ومنذ ذلك الحين، حرص السعوديون على التلميح كل فترة إلى إمكان شراء القنبلة النووية من الباكستانيين، أو تطوير التعاون مع إسلام آباد للحصول على الخبرات النووية منها. إذا اضطروا إلى ذلك، في مقابل تطوير إيران لبرنامجها النووي. أواخر نيسان عام 2014، وفي لوج المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة 145، نطقت السعودية عرضاً عسكرياً في قاعدة «حفر الباطن» شمال شرق المملكة، بمناسبة اختتام مناورات أطلق عليها اسم «سيف عبد الله». خلال الاستعراض، مرّت عربة تحمل صاروخين صينيين من طراز CSS-2 (رياح الشرق) التي اشترتها الرياض عام 1987، وقد كانت الأولى التي يعرض فيها السعوديون هذه الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية. ما استوقف العديد من المتابعين حينها كان حضور رئيس هيئة أركان الجيش الباكستاني الجنرال رحيل شريف في منصة الضيوف، ما فُهم على أنه إحياء بتناجح أخبار النووي بمساعدة باكستانية. إذا تقدّمت مفاوضات الملف النووي مع إيران،